

أثر حجم التداول النقدي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1996-2024)

مصطفى علي أحمد أبوعائشة¹ و محمد مسعود محمد إدريس²

^{2,1} قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والمحاسبة ، جامعة فزان ، ليبيا

للمراسلة: mostafaboaisa@gmail.com, msoodidris8@gmail.com

الملخص:

تناولت الدراسة أثر حجم التداول النقدي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1996-2024) وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي : ما حجم التداول النقدي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي؟ هدفت الدراسة إلى معرفة أثر حجم التداول النقدي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، والتعرف على مفاهيم عرض النقود وسرعة دوران النقود والتضخم، وتوجيه الضوء على واقع عرض النقود وسرعة دورانها ومستويات التضخم في الاقتصاد الليبي لبيان مدى تأثير عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم، استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي لصياغة المشكلة والفروض و المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والمنهج القياسي لتحليل البيانات، وتكمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الآتي : وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التداول النقدي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، إن الزيادة في حجم النقد المتداول تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي بصورة تفوق الطاقة الإنتاجية المحلية، مما ينعكس على المستوى العام للأسعار بالارتفاع، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم التداول النقدي ومعدلات التضخم، إن تأثير التداول النقدي يزداد خلال فترات عدم الاستقرار السياسي والانقسام المالي. وتتمثل أهم توصيات الدراسة في: تعزيز استقلالية وفعالية السياسة النقدية بما يسهم في ضبط نمو حجم التداول النقدي وبما يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، الحد من التوسع غير المبرر في الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية دون زيادة مماثلة في الإنتاج، دعم استقرار سعر الصرف وتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية لما لذلك من أثر مباشر في الحد من الضغوط التضخمية، تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الليبي وتقليل الاعتماد على الواردات بما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الضغوط التضخمية الناتجة عن الصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، دوران النقود، عرض النقود، نموذج قياسي.

The impact of the volume of monetary circulation on inflation rates in the Libyan economy during the period (1996–2024).

Mostafa Ali Ahmed Aboaisa¹, Mohamed Masoud Mohamed Idris²

^{1,2}Department of Economic , Faculty of Economic and Accounting , University of Fezzan , Libya

Corresponding author: mostafaboaisa@gmail.com, msoodidris8@gmail.com

Abstract



This study examined the impact of the money supply on inflation rates in the Libyan economy during the period (1996-2024). The study's central question is: What is the impact of the money supply on inflation rates in the Libyan economy? The study aimed to determine the impact of the money supply on inflation rates in the Libyan economy, to understand the concepts of money supply, money velocity, and inflation, and to highlight the reality of money supply, money velocity, and inflation levels in the Libyan economy to demonstrate the extent of the impact of money supply and money velocity on inflation rates. The study used the deductive method to formulate the problem and hypotheses, the historical method to review previous studies, and the econometric method to analyze the data. The most important findings of the study are as follows: There is a statistically significant positive relationship between the money supply and inflation rates in the Libyan economy; an increase in the money supply leads to a rise in aggregate demand that exceeds domestic production capacity, which is reflected in a rise in the general price level; there is a long-term equilibrium relationship between the money supply and inflation rates; and the impact of the money supply increases during periods of political instability and financial division. The study's most important recommendations include: strengthening the independence and effectiveness of monetary policy to help control the growth of the money supply in line with real economic growth rates; limiting unjustified expansion in public spending that leads to an increase in the money supply without a corresponding increase in production; supporting exchange rate stability and reducing the gap between the official and parallel market rates, given its direct impact on mitigating inflationary pressures; and diversifying the Libyan economy's production base and reducing dependence on imports, thereby enhancing the economy's ability to withstand inflationary pressures resulting from external shocks.

Keywords: inflation, money circulation, money supply, econometric model.

المحور الأول : الإطار العام و الدراسات السابقة.

مقدمة:

تؤدي النقود دوراً مهماً في اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولا يقتصر هذا الدور على مجرد القيام بالوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل: المستوى العام للأسعار، والإنتاج، وميزان المدفوعات (يحيى، 2000، ص40).

وتمثل سرعة التداول النقدي نبض الاقتصاد، فهي تقيس مدى سرعة انتقال المال من معاملة إلى أخرى في أوقات الازدهار، وتميل سرعة تداول النقود عادةً إلى أن تكون مرتفعة مما يشير إلى نشاط مزدهر ومعاملات تجارية متكررة، أما في فترات الركود الاقتصادي فتتباطأ سرعة دوران النقود مما يشير إلى أن المستهلكين أقل استعداداً للإنفاق أو إجراء المعاملات المالية المختلفة.

مشكلة الدراسة: يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر حجم التداول النقدي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة ؟ وتتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

1/ ما مدى مساهمة عرض النقود في ازدياد وانخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة؟

2/ ما مدى تأثير سرعة دوران النقود على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناولها لأهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في عرض النقود وسرعة دورانها ومعدلات التضخم، كما تكمن أهمية الدراسة في الإسهام في رسم السياسات الاقتصادية من خلال تناولها لواقع هذه المتغيرات في الاقتصاد الليبي، وبيان حجم ومدى التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

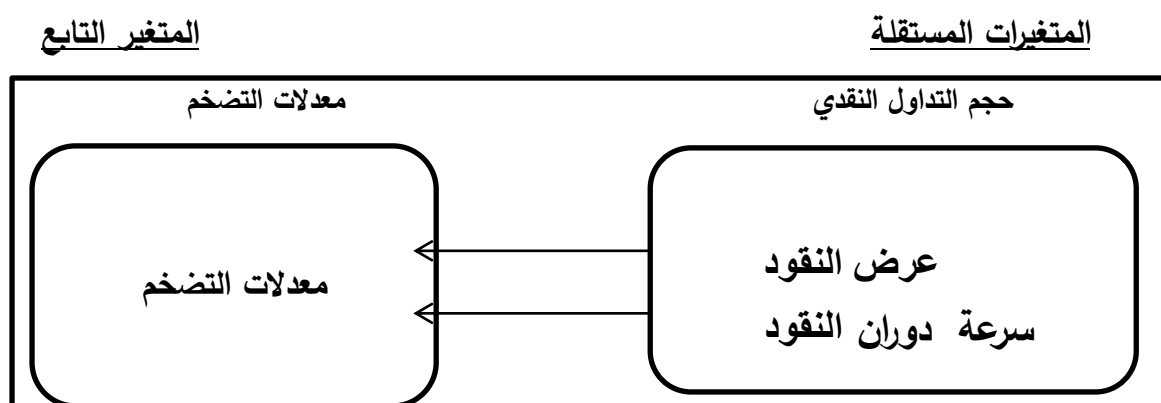
1. معرفة أثر حجم التداول النقدي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.
2. التعرف على مفاهيم عرض النقود وسرعة دورانها ومعدلات التضخم.
3. توجيه الضوء على واقع عرض النقود وسرعة دورانها والتضخم في الاقتصاد الليبي.
4. بيان مدى تأثير عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

فرضيات الدراسة: يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- 1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود و معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.
- 2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سرعة دوران النقود ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

نموذج الدراسة:

تم تطوير نموذج الدراسة في ضوء مراجعة أدبيات الدراسات السابقة والبحوث ذات الصلة، وقد تألف نموذج الدراسة من متغيرين، كما هو موضح بالشكل أدناه.



إعداد الباحثين من واقع متغيرات الدراسة، 2026م.

منهجية الدراسة:

- المنهج الوصفي التحليلي القياسي:

مصادر المعلومات:

تتنوع مصادر جمع المعلومات ذات الصلة بالدراسة بين الكتب والمراجع، وتقارير مصرف ليبيا المركزي، و مصلحة الإحصاء، وتقارير وزارة المالية، والدراسات السابقة، والمواقع الالكترونية.

حدود البحث:

- 1/ الحدود المكانية: تقتصر الحدود المكانية على دراسة وتحليل البيانات المتعلقة بالاقتصاد الليبي حصراً.
- 2/ الحدود الزمانية: وتشمل الفترة الممتدة من (1996-2024).

الدراسات السابقة:

دراسة أحمد محيي الدين محمد (2022م):

استهدفت الدراسة توضيح وقياس العلاقة بين سرعة دوران النقود ومعدلات نمو الاقتصاد المصري ومعدلات التضخم خلال الفترة 1990-2020، وقد تم الاعتماد على اختبار السببية لدراسة العلاقة بين المتغيرات، واستنتجت الدراسة وجود علاقة سببية بين كلٍّ من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم من ناحية، وبين سرعة دوران النقود من ناحية أخرى، وقد جاءت النتائج متفقة مع معظم النظريات التي تم عرضها في الإطار النظري للدراسة، وقد أوضحت النتائج أن اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات معدل التضخم، وسرعة دوران النقود جاءت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها، وفي ظل إدراج كل من الحد الثابت والاتجاه الزمني معاً بالدالة، باستثناء اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي)، فقد جاء مستقراً عند مستواه الأصلي، كما دلت اختبارات التكامل المشترك على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ترتبط فيها التغيرات في النمو الاقتصادي ومعدل التضخم بعلاقة طردية مع التغيرات في سرعة دوران النقود. وأوضحت الدراسة أن العرض النقدي بمفهومه الواسع له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وذلك عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة رصيد العرض النقدي بمفهومه الواسع بنسبة 1%، تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 91%، كما أن لزيادة سرعة دوران النقود تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، وذلك عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة سرعة دوران النقود بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 86%. كما أن الاتجاه العكسي لعلاقة السببية، أوضح أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود بنسبة 96%، كما توصلت الدراسة إلى أن العرض النقدي بمفهومه الواسع له تأثير سلبي على سرعة دوران النقود في الأجل الطويل، وذلك عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة رصيد العرض النقدي بالمعنى الواسع بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود بنسبة (98%) .

دراسة عبد الحميد علي الفضيل (2023م) :

هدفت هذه الورقة إلى تحليل وقياس أهم المحددات النقدية للتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012-2019)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب الكمي "الرياضي والقياسي"، في

قياس أهم محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدلات التضخم بشكل عام أخذت اتجاهاً تصاعدياً خلال فترة الدراسة وخاصة خلال الفترة الممتدة من (2015-2018)، أن جميع إشارات معلمات النموذج متوافقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وإن معلمة عرض النقود بالمفهوم الضيق (المرونة = 0.13) وبالتالي يسهم عرض النقود بالمفهوم الضيق بنسبة 13% من معدل التغير النسبي في المستوى العام للأسعار، بينما يؤثر التغير في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 7% من التغيرات النسبية في المستوى العام للأسعار، كما كان الأثر الأكبر للمستوى العام للأسعار لفترة سابقة، فالتضخم الحالي يتأثر بنسبة كبيرة بالتضخم الحاصل في الفترة السابقة وذلك في المدى القصير، بينما على المدى الطويل كان الأثر الأكبر لعرض النقود بالمفهوم الضيق بنسبة 50% وأثر سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية بلغ ما نسبته 27%، والباقي يعود لعوامل أخرى.

دراسة إلهام أحمد إبراهيم (2021م) :

اهتمت الدراسة بمعرفة أثر التغير في عرض النقود على التضخم في الاقتصاد السوداني، وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: هل هنالك تأثير لعرض النقود على معدلات التضخم في السودان؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي باستخدام برنامج (E-views 8)، ومن أهم نتائج الدراسة: وجود علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم، معامل التحديد في المعادلة 0.85 دالاً أن المتغير المستقل (عرض النقود) يفسر التغير الذي حدث للمتغير التابع (التضخم) بنسبة 85%، كذلك ضعف الجهاز الإنتاجي في الزراعة والصناعة أدى إلى زيادة معدلات التضخم في السودان، ومن أهم توصيات الدراسة: اتباع البنك المركزي لسياسة امتصاص النقود من الجمهور للحد من مستويات التضخم، تقليل الإنفاق الحكومي ووقف تمويله من الاستدانة من البنك المركزي.

دراسة أسماء بوجنيبة (2023م) :

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل العوامل المحددة لسرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1980_2021)، وقد وظفت الدراسة المنهج القياسي الحديث المبني على استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) من خلال الاعتماد على مجموعة من المتغيرات المؤثرة في سرعة دوران النقود في الجزائر والمتمثلة في مستوى الدخل ومؤشر التطور المالي والتضخم وسعر الصرف، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سرعة دوران النقد وكلاً من (الدخل، التضخم، وسعر الصرف)، حيث جاءت جميع المتغيرات التفسيرية معنوية عند مستويات دلالة تتراوح بين 1% و 10% كما

أثبتت نتائج نموذج تصحيح الخطأ والمرونة معنوية جميع المتغيرات التفسيرية عند مستويات دلالة تتراوح بين 1% و 5%، وقد جاء معامل تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً.

المحور الثالث - الإطار النظري:

عرض النقود بالمفهوم الواسع: (M2):

هناك العديد من الأسباب التي استدعت التوسع في مفهوم العرض النقدي لعل أهمها تطور الهيكل المالي للاقتصادات المتقدمة الأمر الذي يستوجب توافر مجموعة متنوعة من الموجودات المالية القابلة للتحويل إلى وسائل دفع بسهولة وبتكلفة منخفضة يمكن أن تحاكي وظيفة النقود كمخزن للقيمة، كما أن حسابات الودائع الآجلة والتوفيرية تتيح للوحدات الاقتصادية فرصة الحصول على الدخل في صورة فائدة وبذلك يوفر سعر الفائدة آلية فاعلة لتراكم الموجودات المالية لدى الأفراد.

ويعتمد عرض النقود M2 عاملين أساسيين هما:

أولاً- قدرة الجهاز المصرفي على إصدار العملة وخلق الودائع المرهونة بزيادة القدرات الانتاجية والتصديرية للاقتصاد القومي.

ثانياً- مفاضلة الوحدات الاقتصادية بين الإنفاق والادخار.

محددات عرض النقد:

يخضع سلوك السلطات النقدية في إصدار كميات النقود المتاحة للتداول إلى مجموعة من القيود والضوابط التنظيمية كما أن السياسة النقدية المتبعة في تحديد كمية النقود التي تطرح للتداول تخضع لمجموعة من الاعتبارات، أهمها (يسري ، 2009م ، ص55):

1. تأثير الكتلة النقدية على مستوى الائتمان.

2. حجم العمالة في الدولة.

3. حجم الموارد الانتاجية المعطلة.

4. تعاقب فترات التضخم والانكماش.

فالاعتبارات سالفة الذكر تعد من العوامل المهمة والفعالة في تحديد الكمية النقدية المتاحة للتداول من قبل السلطات النقدية في الدولة، وهو ما يفسر اعتبار العديد من الاقتصاديين والمختصين في هذا المجال أن عملية عرض النقود هي عنصر متغير عديم المرونة (الحلبي، 2009م ، ص47).

سرعة دوران النقود :

يُعرف مفهوم «سرعة دوران النقود» على أنه عدد المرات التي يتم خلالها استخدام وحدة النقد خلال فترة من الزمن لشراء سلعة أو خدمة، وبشكل أكثر وضوحاً، فإن هذا المصطلح يعني عدد المرات التي تنتقل فيها العملة من يد شخص إلى شخص آخر خلال مدة زمنية معينة، وتُعد سرعة دوران النقود مؤشراً مهماً على الوضع الاقتصادي للدولة وعلى ثقة الأفراد والمستثمرين بالاقتصاد المحلي، ولذلك، ففي أوقات الأزمات تقل سرعة دوران النقود لعدة أسباب، من أهمها: ضعف مستوى الثقة من قبل المستثمرين بالوضع الاقتصادي، وتفضيلهم الادخار على الإنفاق، وقد ارتبطت فترات الكساد الاقتصادي غالباً بانخفاض سرعة دوران النقود، كما حدث في العديد من الأزمات الاقتصادية الكبرى كأزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي، والأزمة المالية عام 2007 والتي استمر بعدها دوران النقود في انخفاض ولفترات زمنية طويلة، وفي المقابل فإن زيادة دوران النقود قد يرتبط بزيادة الرفاهية الاقتصادية وارتفاع مستويات المعيشية على اعتبار أن زيادة نصيب الفرد من الدخل يعني زيادة نفقاته الاستهلاكية، وبالتالي زيادة سرعة دوران النقود (الأوسط، موقع الكتروني على الانترنت ، 2026م ، 13 مايو).

ويتم حساب سرعة دوران النقود وتداولها من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي للبلد على إجمالي عرض النقود، ويمكن من خلال ذلك حساب عرض النقود بمفهومه الضيق (M1)، والذي يشمل العملة المادية والودائع القابلة للتحويل وغيرها، أو عرض النقود بمعناه الواسع (M2) والذي يشمل أيضاً ودائع التوفير وصناديق الاستثمار وغيرها (عرفني ، موقع الكتروني على الانترنت ، 2026م ، 22 مايو)..

العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود وتداولها:

- هناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر على سرعة دوران وتداول النقود في الاقتصاد وتشمل هذه العوامل:
- عرض النقود: يرتبط معدل دوران النقود طردياً مع عرض النقود، فعندما يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود تزداد أيضاً وتيرة المعاملات الاقتصادية وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم أيضاً.
 - سلوك المستهلك: يتأثر معدل دوران النقود أيضاً بسلوك الفاعلين الاقتصاديين فعندما يفضل المستهلكون الادخار على الإنفاق، تتباطأ وتيرة المعاملات وينخفض معدل دوران النقود وعندما يفضل المستهلكون الإنفاق على الادخار يزداد معدل دوران النقود.
 - خصائص النظام النقدي: يتأثر معدل دوران النقود أيضاً بخصائص النظام النقدي وتنوع أنظمة الدفع وسهولة الحصول على الائتمان و الخدمات المصرفية الالكترونية، فكلما كانت المعاملات المالية أكثر سهولة ويسر كلما زاد معدل دوران النقود، والعكس صحيح، أي كلما كانت المعاملات

أكثر تعقيداً واتسم النظام النقدي بصعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية والالكترونية انخفض معدل دوران النقود وسرعة تداولها.

مفهوم التضخم:

يعرف التضخم على أنه حدوث زيادة مستمرة ومتواصلة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات بشكل عام، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المتداولة، وهذا بدوره يعني تراجع القدرة الشرائية، وعادة ما يرتبط مصطلح التضخم بنسبة مئوية تشير إلى معدل الارتفاع أو الانخفاض الذي يحدثه، وعليه فإن معدل التضخم الاقتصادي يتبع مقدار التغير في القدرة الشرائية للعملة المتداولة (موضوع ، موقع الكتروني على الانترنت ، 2026م ، 22 مايو).

كما يعرف على أنه ارتفاع واضح ومستمر في المستوى العام للأسعار بحيث يكون هذا الارتفاع دائم وعام وهي زيادة تغذي نفسها بنفسها وتتفاقم باستمرار وترتبط عادة بانخفاض مستمر في قيمة النقود (فاروق ، 1995م ، ص145).

آثار التضخم:

تقود ظاهرة التضخم الي إحداث مجموعة من الآثار الاقتصادية و النقدية والاجتماعية وهذه الآثار هي التي تجعل هذه الظاهرة من أهم الاختلالات الهيكلية التي تواجه اقتصادات دول العالم الثالث: أولاً- الآثار الاقتصادية: تظهر الآثار الاقتصادية للتضخم من خلال التأثير على عدة متغيرات من أهمها: ميزان المدفوعات، الادخار القومي، والاستثمار، وقد تظهر آثار التضخم على تلك المتغيرات على النحو التالي:

1. الأثر على الادخار القومي: يؤدي التضخم في المدى القصير إلى زيادة الادخار الإجباري عن طريق توزيع الدخل لصالح أصحاب عناصر الإنتاج، فهو يزيد من الدخل الحقيقي لهم وبالتالي يزيد من حجم الادخار، غير أنه قد يؤدي من ناحية أخرى إلى تقليل المدخرات الاختيارية للأفراد والعائلات، ويظهر الأثر السلبي على الادخار القومي عندما يكون الانخفاض في المدخرات الاختيارية أكبر من الزيادة في الادخار الإجباري.
2. الأثر على ميزان المدفوعات: يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات في الداخل مما يؤدي إلى صعوبات في التصدير، وفي ذات الوقت يشجع على زيادة الاستيراد ويؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات ويعرض سعر الصرف للتدهور.
3. الأثر على الاستثمار: عندما تزداد أسعار السلع والخدمات كنتيجة لزيادة معدلات التضخم تصبح هذه الزيادة سمة لصيقة بالاقتصاد القومي، ويتوقع المستثمرون اتجاه دائم للأسعار نحو

الارتفاع بشكل مستمر ومتواصل الأمر الذي قد يكون له تأثير مباشر على قرارات المستثمرين والتي تتجه على الأغلب لاختيار الاستثمارات التي تتميز بسرعة دوران رأس المال وارتفاع معدل الربح والعمل على تكوين المخزونات السلعية وإعادة بيعها بسعر أعلى وتحصيل أرباح طائلة (الخضر ، 2019م ، ص42) .

ثانياً- الآثار النقدية: إذ تعد الزيادة المستمرة في الأسعار من أهم العوامل التي تؤدي إلى فقدان الثقة في وظيفة النقود كمقياس للقيمة، كما تدفع لعدم الاحتفاظ بالنقود في حالة سيولة، وبالتالي تقل أو تنعدم وظيفتها كمخزن للقيمة، وفي بعض حالات التضخم الجامح يفضل الأفراد إجراء مبادلات عينية بدلاً من صورتها النقدية مما يسهم في فقدان النقود لوظيفتها كوسيط للتبادل، ونظراً لارتباط ظاهرة التضخم بانخفاض القوة الشرائية للنقود ينخفض الميل للإدخار عند الأفراد في حين يزداد ميلهم للاستهلاك، وعادة ما يفضل الأفراد تحويل مدخراتهم الى أصول عينية بدلاً عن نقود تفقد قيمتها ووظيفتها يوماً بعد يوم.

ثالثاً- الآثار الاجتماعية: يؤدي التضخم إلى التأثير في توزيع الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة وبالأخص الفئات ذات الدخل المحدود، لما لظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار من تأثير مباشر على مستويات الدخل والمعيشة، مما ينعكس بشكل مباشر على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئات محدودة الدخل، كما يمكن القول إن أصحاب الدخل الثابتة كالعاملين بالقطاع الحكومي أو القطاع العام وأصحاب المعاشات وغيرهم هم أكثر الفئات تضرراً من ازدياد مستويات التضخم، على عكس المستثمرين وأصحاب المشروعات الاستثمارية والتي تتأثر بارتفاع مستوى الأسعار بدرجة أقل، كما يمكن القول إن التضخم يعيد توزيع الدخل لصالح الفئات مرتفعة الدخل على حساب أصحاب الدخل الثابتة أو المحدودة، كما إنه في ظل التضخم قد تتلاشى الرغبة في العمل الجاد ويزيد التفاوت الاجتماعي ويبحث الجميع عن الكسب السريع وتضعف القيم الاجتماعية بعد ما تتشوه المفاهيم الاقتصادية نتيجة لذلك (الخضر ، 2019، ص44)

واقع متغيرات الدراسة في الاقتصاد الليبي :

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقود الأخيرة توسعاً ملحوظاً في المتغيرات النقدية الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مستويات الأسعار والناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع عرض النقود من نحو 15 مليار دينار في بداية الألفية إلى ما يزيد عن 90 مليار دينار في منتصف العقد الثالث من القرن الحالي، وهذا التضخم في السيولة لم يقابله في الحقيقة نمو مماثل في الناتج المحلي الحقيقي، حيث ظل الناتج يتأرجح ما بين 40 و70 مليار دينار في معظم السنوات، الأمر الذي نجم عنه فجوة واضحة بين حجم السيولة المتاحة

وحجم الإنتاج الفعلي، وقد انعكس هذا التوسع النقدي على التضخم والذي تجاوز في بعض الفترات نسبة 20% في أسعار السلع الأساسية، بينما أظهرت البيانات أن سرعة دوران النقود قد تراجعت من متوسط يقارب 3 مرات في الثمانينيات إلى أقل من مرتين في العقد الأخير، وهو ما يعكس انخفاض معدل إعادة تداول النقد داخل الأنشطة الاقتصادية ويقلل من كفاءة استخدام السيولة ما شكل عامل ضغط إضافي على الأسعار، وقد بينت الدراسات التطبيقية أن التضخم في ليبيا كان انعكاساً مباشراً لتفاعل هذه المتغيرات؛ إذ إن زيادة عرض النقود مع انخفاض سرعة دورانها في ظل نمو محدود للناتج المحلي الإجمالي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل واضح، بينما كان لتحسن سرعة التداول أثر في تخفيف حدة الضغوط السعرية، وبذلك فإن تحليل الواقع الاقتصادي الليبي يُبرز أن التضخم لم يكن مجرد نتيجة لزيادة السيولة، بل كان نتاجاً لتوازن هش بين حجم عرض النقود وسرعة دورانها ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يفسر تقلبات الأسعار التي شهدتها الاقتصاد الليبي في تلك الفترات (العربي، موقع الكتروني على الانترنت ، 2026م ، 22 مايو).

المحور الثالث : التحليل والمناقشة

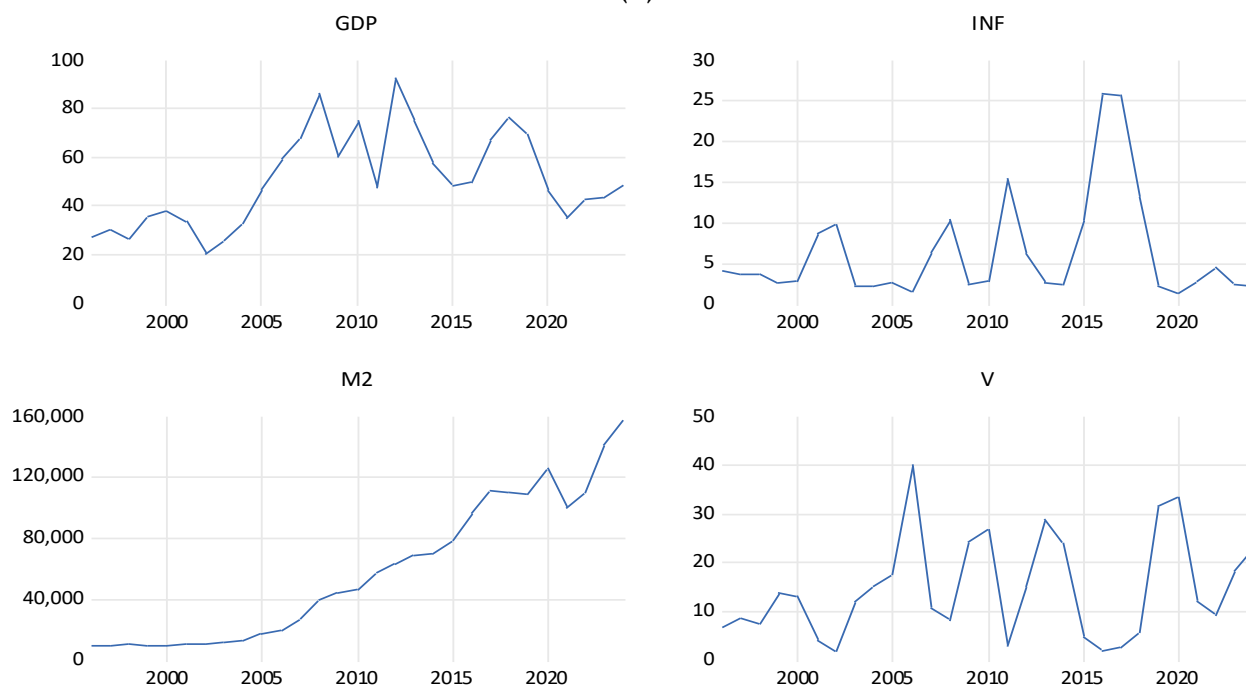
المنهجية :

اعتمدت الدراسة بصفة رئيسية على المنهج القياسي تحديداً طريقة الانحدار الذاتي ذو الإبطاء (ARDL) وتم استخدام هذه الطريقة لأن تقدير المعلمات بواسطتها أكثر فعالية من غيرها، ولأنها تتصف بخصائص مطلوبة مثل عدم التحيز وصغر حجم التباين ومنطقية النتائج المتحصل عليها.

يُعرف نموذج $ARDL$ (Autoregressive Distributed Lag) في الاقتصاد القياسي بأنه إطار ديناميكي يجمع بين القيم الحالية والمتأخرة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويُستخدم بصورة خاصة لدراسة العلاقات طويلة وقصيرة الأجل في السلاسل الزمنية التي قد تكون مدمجة من رتب مختلفة $I(0)$ أو $I(1)$ ، دون الحاجة إلى أن تكون جميعها من نفس الدرجة، وتكمن أهمية هذا النموذج في أنه يسمح بتقدير معادلة الانحدار بطريقة مرنة تُظهر أثر المتغيرات عبر الزمن، كما يتيح اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام منهجية اختبار الحدود ثم فصل التأثيرات قصيرة الأجل عن طويلة الأجل، مما يجعله أداة قوية لتحليل المتغيرات الاقتصادية، مثل: النمو، التضخم، والسياسات المالية والنقدية، مع الحفاظ على الصياغة الأكاديمية الدقيقة التي تُبرز الطابع المنهجي للنموذج (عطية، 2005م، ص 26).

الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج:

شكل (1)



المصدر : إعداد الباحثين من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS14 ، 2026 م .

الإحصاءات الوصفية:

جدول (1) : الإحصاءات الوصفية

M2	V	GDP	INF	
58285.127	14.652	50.869	6.327	الوسط الحسابي
158107.9	40.06	92.54	25.90	أكبر قيمة
9569	1.91	20.48	1.40	أصغر قيمة
29	29	29	29	المشاهدات

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS14 ، 2026 م .

يوضح الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج حيث بلغ متوسط عرض النقود (58285.127) مليار دينار وكان أكبر قيمة لعرض النقود مقدارها (158107.9) مليار دينار في العام (2024) وأصغر قيمة لعرض النقود مقدارها (9569) مليار دينار في العام (1996) بلغ متوسط سرعة دوران النقود (14.652) وكانت أكبر قيمة لسرعة دوران النقود مقدارها (40.09) في العام (2006) وأصغر قيمة لسرعة دوران النقود مقدارها (1.91) في العام (2016) ، بلغ متوسط التضخم (6.327) وكان أكبر قيمة للتضخم مقدارها (25.90) في العام (2016)م و أصغر قيمة للتضخم مقدارها (1.40) في العام (2020)، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي (50.869) مليار دولار وكان أكبر قيمة للناتج المحلي الإجمالي مقدارها (92.54) مليار دولار في العام (2012) وأصغر قيمة للناتج المحلي الإجمالي مقدارها

(20.48) مليار دولار في العام (2002).

اختبار الاستقرار :

يختبر فرض عدم الآتي : أن السلسلة غير ساكنة (غير مستقرة).

مقابل الفرض البديل : إن السلسلة ساكنة (مستقرة)

جدول (2) : اختبار استقراريه سرعة دوران النقود

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.960067...	0.00557...
Test critical values:		
1% level	-3.711456829602782	
5% level	-2.981038475078233	
10% level	-2.629906252182673	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

لمصدر : إعداد الباحثين من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EViews14 ، 2026 م .

يتضح من نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) أن قيمة إحصائية الاختبار لمتغير سرعة دوران النقود بلغت (5.94)، وكانت القيمة الاحتمالية (Prob.) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى رفض فرضية عدم (وجود جذر وحدة) وقبول الفرضية البديلة، أي أن سلسلة متغير سرعة دوران النقود مستقرة (Stationary) عند مستوى الدلالة (5%)، وبالتالي يمكن استخدامها في التحليل القياسي دون الحاجة إلى إجراء الفرق الأول.

جدول (3) : اختبار استقراريه عرض النقود

Null Hypothesis: V has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.756234...	0.00075...
Test critical values:		
1% level	-3.699871270140814	
5% level	-2.976263487666509	
10% level	-2.627419752852311	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EViews14 ، 2026 م .

يتضح من نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) أن قيمة إحصائية الاختبار لمتغير عرض النقود بلغت (3.91)، وكانت القيمة الاحتمالية (Prob.) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى رفض فرضية عدم (وجود جذر وحدة) وقبول الفرضية البديلة، أي أن سلسلة متغير عرض النقود مستقرة

(Stationary) عند مستوى الدلالة (5%)، وبالتالي يمكن استخدامها في التحليل القياسي دون الحاجة إلى إجراء الفرق الأول.

جدول (4) : اختبار استقراريه التضخم

Null Hypothesis: INF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.912383...	0.00603...
Test critical values:	1% level	-3.699871270140814
	5% level	-2.976263487666509
	10% level	-2.627419752852311
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS14 ، 2026 م .
يتضح من نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) أن قيمة إحصائية الاختبار لمتغير سعر الصرف بلغت (5.55)، وكانت القيمة الاحتمالية (Prob.) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) وقبول الفرضية البديلة، أي أن سلسلة متغير سعر الصرف مستقرة (Stationary) عند مستوى الدلالة (5%)، وبالتالي يمكن استخدامها في التحليل القياسي دون الحاجة إلى إجراء الفرق الأول.

اختبار التكامل المشترك:

الفرض العدمي : السلسلة غير متكاملة في الأجل الطويل

الفرض البديل : إن السلسلة متكاملة في الأجل الطويل .

جدول (5) : اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.555600542...	34.24789817...	29.79707334...	0.014385673...
At most 1	0.248187916...	12.35004923...	15.49471287...	0.140907989...
At most 2 *	0.158138994...	4.647789593...	3.841465498...	0.031086768...
Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS14 ، 2026 م .

يشير اختبار Trace في الجدول أعلاه إلى وجود معادلة تكاملية واحدة لمتغيرات البحث وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

المؤشرات الإحصائية والقياسية:

إحصائية (F) : تقيس المعنوية للنموذج وتعتمد على فرضيتين: فرض العدم وينص على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، الفرض البديل ينص على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، القيمة المجدولة لإحصائية F- تحت مستوى معنوية محدد (5% أو 1%) وبدرجة ثقة (95% أو 99%) ويتم مقارنة (f) المحسوبة بـ (f) الجدولية إذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل .

معامل التحديد R^2 : يوضح مدى جودة توفيق خط الانحدار المقدر لبيانات العينة المستخدمة، وهو رقم إحصائي يحسب بيانات المشاهدات ويوضح النسبة المئوية للتباين الكلي في المتغير التابع والتي ترجع للتحولات في المتغيرات المفسرة المستخدمة في النموذج .

إحصائية دربن-واتسون DW : هذا الاختبار يأخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى ويعتمد على إحصائيتين هما: المجدولة والمحسوبة وتستخدم الإحصائيتين في اختبارات الفروض، الفرض العدم والفرض البديل.

وتوجد منطقتين حرجيتين إذا وقعت في إحداها المحسوبة يمكن القول: إن هناك ارتباطاً ذاتياً .
إحصائية t : بعد الحصول على تقديرات المعالم يتم اختبار معنوياتها بواسطة إحصائية t ، وفي هذا الاختبار توجد فرضيتان: فرض العدم الذي ينص على أن المعلمة المقدرة مسحوبة من مجتمع معلمته الأصلية تساوي الصفر مقابل الفرض البديل الذي معلمته الأصلية لا تساوي الصفر .

ثانياً : النموذج القياسي

اعتمدت الدراسة على فرضيتين يتم اختبارهما بواسطة معادلتين تمت صياغتهما في نموذج انحدار متعدد على النحو التالي:

الفرضية الأولى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.
الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سرعة دوران النقود ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

$$(INF)_t = \alpha_0 + \alpha_1(M2) + \alpha_2(V) + u_t$$

$$\alpha_0 > 0, \alpha_1 > 0, \alpha_2 > 0$$

حيث إن:

$M2 =$ عرض النقود

$V =$ سرعة دوران النقود

$INF =$ التضخم

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2 =$ معاملات النموذج

$U_t =$ الخطأ العشوائي

ثالثاً : الشواهد التطبيقية

الفرضية الأولى : (تؤدي زيادة عرض النقود إلى ارتفاع في معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي) تم استخدام بيانات تتعلق بـ ($M2$) و (V) و (INF) وبتطبيق المنهج القياسي وتحديدًا نماذج الـ (ARCH) على النموذج القياسي توصل للنتيجة التالية:

Dependent Variable: LOG(INF)
Method: ARDL
Date: 06/19/26 Time: 22:56
Sample: 1997 2024
Included observations: 28
Lag selection: Automatic (deplags=2, reglags=2)
Selected model: ARDL(1,1,1) using AIC (18 models evaluated)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Distributed-lag Regressors				
Dependent LOG(INF(-1))	0.633200	0.151747	4.172734	0.0004
Independent LOG(M2)	0.892352	0.375138	2.378733	0.0265
LOG(M2(-1))	-0.843844	0.369250	-2.285294	0.0323
LOG(V)	-0.865652	0.055123	-15.70396	0.0000
LOG(V(-1))	0.504985	0.146339	3.450782	0.0023
Deterministic Regressors				
C	0.815643	0.489270	1.667062	0.1097
R-squared	0.940556	Mean dependent var	1.475370	
Adjusted R-squared	0.927046	S.D. dependent var	0.835063	
S.E. of regression	0.225550	Akaike info criterion	0.046863	
Sum squared resid	1.119206	Schwarz criterion	0.332336	
Log likelihood	5.343916	Hannan-Quinn criter.	0.134135	
F-statistic	69.61937	Durbin-Watson stat	2.146038	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.				

$$\text{LOG(INF)}_t = 0.815 + 0.89\text{LOG(M2)} - 0.86\text{LOG(V)} + 0.89\text{LOG(INF}(-1))$$

$$\text{Prob} = (0.109) \quad (0.026) \quad (0.0000) \quad (0.000)$$

$$R^2 = 0.94 \quad F = 0.0000 \quad DW = 2.14$$

معامل التحديد R^2 : تشير إحصائية معامل التحديد أن 92% من التغيرات في المتغير التابع (التضخم) سببها المتغيرات المستقلة (عرض النقود، سرعة دوران النقود) و 8% تتسبب فيها عوامل عشوائية أخرى لم تضمن في النموذج .

إحصائية F : تمثل جودة توفيق خط المعادلة وتشير القيمة الاحتمالية لإحصائية F أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 لذلك المعنوية الكلية متوفرة في النموذج.

إحصائية دربن-واتسون DW : تشير إحصائية DW والتي تمثل 1.88 أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي. **إحصائية t** : فيما يختص بالتفسير المعنوي للمعاملات المقدرة تشير إحصائية t إلى أن المعلمة المقدرة لعرض النقود و سرعة دوران النقود قيمتها الاحتمالية (0.0000) أقل من 0.05 ، إذن معاملات المتغيرات المستقلة في النموذج مقبولة .

اختبار صحة شكل النموذج Ramsey :

يختبر صحة شكل النموذج وعدم وجود خطأ في تحديد متغيرات النموذج :

فرض العدم : شكل النموذج صحيح (لا يوجد خطأ في تحديد متغيرات النموذج) .

مقابل الفرض البديل : شكل النموذج غير صحيح (يوجد خطأ في تحديد متغيرات النموذج) .

جدول (6) : اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: LOG(INF) LOG(M2) LOG(V) C AR(1)			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.78280...	23	0.4417257706000536
F-statistic	0.61278...	(1, 23)	0.4417257706000536
Likelihood ratio	0.56849...	1	0.4508572239777939

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS14 ، 2026 م .

اختبار مشكلة اختلاف التباين :

يختبر الفروض التالية :

فرض العدم : لا يوجد مشكلة اختلاف تباين .

مقابل الفرض البديل : يوجد مشكلة اختلاف تباين .

جدول (7) : مشكلة اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.416543...	Prob. F(2,26)	0.6636440682601667
Obs*R-squared	0.900363...	Prob. Chi-Square(2)	0.6375123771028042
Scaled explained SS	0.432724...	Prob. Chi-Square(2)	0.654434463161416

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EViews14 ، 2026 م .

التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج :

تشير نتائج التقدير إلى أن المعلمة المقدرة لمتغير سرعة دوران النقود (V) بلغت (-0.87) ، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين سرعة دوران النقود ومعدل التضخم (INF) خلال فترة الدراسة (1996-2024). ويعني ذلك أنه عند زيادة سرعة دوران النقود بنسبة (1%) ، مع ثبات العوامل الأخرى، ينخفض معدل التضخم بنحو (0.87%) .

وتبدو هذه النتيجة مخالفة للتوقعات النظرية التقليدية، ولا سيما لنظرية كمية النقود، التي تفترض أن زيادة سرعة دوران النقود تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار. إلا أن هذه النتيجة يمكن تفسيرها في ضوء خصوصية الاقتصاد الليبي، حيث تعكس زيادة سرعة دوران النقود تحسناً في كفاءة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل تداول الأموال داخل القنوات الاقتصادية الرسمية، بدلاً من احتجازها أو توجيهها نحو الأنشطة غير الإنتاجية والمضاربة. كما يمكن أن تشير هذه العلاقة العكسية إلى أن ارتفاع سرعة دوران النقود تزامن مع زيادة في المعروض من السلع والخدمات أو تحسن في كفاءة الأسواق وسلاسل التوريد، الأمر الذي أسهم في تقليص الفجوة بين العرض والطلب، والحد من الضغوط التضخمية. كذلك قد تعكس هذه النتيجة تحسن الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة استخدام وسائل الدفع الرسمية، بما يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد وتنشيط الإنتاج الحقيقي، وهو ما يخفف من الضغوط السعرية.

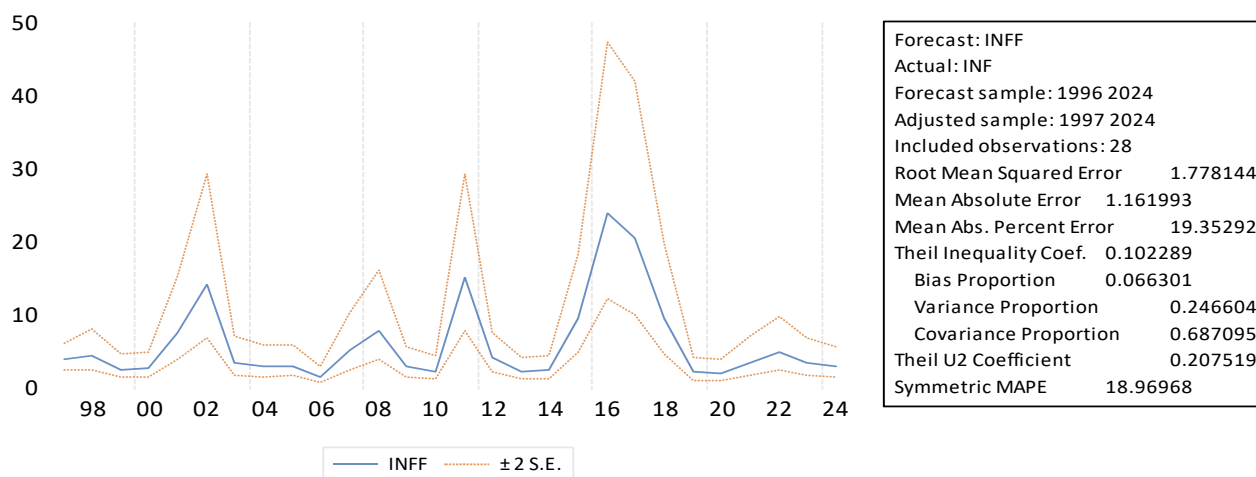
ومن ثم، فإن العلاقة السالبة بين سرعة دوران النقود والتضخم لا تعني بالضرورة تعارضاً مع النظرية الاقتصادية، وإنما تعكس طبيعة الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وما شهدته من ظروف استثنائية، حيث أدت عوامل هيكلية ومؤسسية دوراً مهماً في تحديد العلاقة بين المتغيرين.

أما فيما يتعلق بمتغير عرض النقود ($M2$)، فقد بلغت المعلمة المقدرة له (0.147) ، بما يشير إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة. ويعني ذلك أنه إذا ارتفع عرض النقود بنسبة (1%) ، مع ثبات العوامل الأخرى، فإن معدل التضخم يرتفع بنحو (0.147%) .

وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، وبخاصة نظرية كمية النقود، التي تؤكد أن التوسع في عرض النقود بمعدل يفوق نمو الناتج الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما تتوافق هذه النتيجة مع طبيعة الاقتصاد الليبي، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات ويعاني من محدودية القاعدة الإنتاجية، الأمر الذي يجعل أي زيادة في السيولة النقدية غير المصحوبة بزيادة مماثلة في الإنتاج تنعكس في صورة ارتفاعات في الأسعار، وبالتالي زيادة معدلات التضخم .

اختبار القدرة التنبؤية للنموذج Theil :



المصدر : إعداد الباحثين من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EViews14 ، 2026 م .

يوضح الشكل أعلاه أن النموذج لديه قدره عالية على التنبؤ حيث بلغت قيمة اختبار Theil (0.102289) وهي قيمة تقترب من الصفر .

المحور الخامس - النتائج و التوصيات:

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التداول النقدي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

2. إن الزيادة في حجم النقد المتداول تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي بصورة تفوق الطاقة الإنتاجية المحلية، مما ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار .

3. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم التداول النقدي ومعدلات التضخم .

4. إن تأثير التداول النقدي يزداد خلال فترات عدم الاستقرار السياسي والانقسام المالي .

6. إن التضخم في ليبيا لا يرجع إلى العوامل النقدية فقط، وإنما يتأثر أيضاً بعوامل أخرى مثل : تقلبات سعر الصرف، ازدياد معدلات الإنفاق الحكومي، الاعتماد الكبير على الواردات من الخارج، الاختناقات الإنتاجية. 7- إن السياسة النقدية وحدها ليست كافية للسيطرة على التضخم دون تنسيق فعال مع السياسة المالية.

توصيات الدراسة: توصي الدراسة بالتوصيات التالية :

1. تعزيز استقلالية وفعالية السياسة النقدية بما يسهم في ضبط نمو حجم التداول النقدي وبما يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي.
2. تطوير أدوات مصرف ليبيا المركزي في إدارة السيولة، وخاصة عمليات السوق المفتوحة وإصدار أدوات مالية قصيرة الأجل لامتناس فائض السيولة.
3. الحد من التوسع غير المبرر في الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية دون زيادة مماثلة في الإنتاج.
4. دعم استقرار سعر الصرف وتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية لما لذلك من أثر مباشر في الحد من الضغوط التضخمية المتزايدة.
5. تشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية والتوسع فيها والحد من الاعتماد على النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بما يسهم في تحسين كفاءة إدارة السيولة.
6. تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الليبي وتقليل الإعتماد على الواردات، بما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الضغوط التضخمية الناتجة عن الصدمات الخارجية.
7. ضرورة العمل على الرفع من مستويات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية.

المراجع :

1. أحمد محيي الدين محمد ، العلاقة بين سرعة دوران النقود وكل من التضخم والنمو الاقتصادي المصري: دراسة قياسية لرسم السياسة النقدية باستخدام نموذج ARDL مجلة السياسة و الاقتصاد جامعة بني سويف مجلد16، عدد15، 2022م .
2. أسماء بوجنيبة ، العوامل المحددة لسرعة دوران النقود في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2021 ، رسالة ماجستير ، جامعة سكيكدة ، 2023م .
3. رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، عمان - دار صفاء ، 2009 ، ص55.
4. طارق فاروق الحصري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، المكتبة المصرية ، القاهرة، 1995 ، ص145
5. عبد الرحمن يسري ، اقتصاديات النقود ، دار الجامعات المصرية ، 1979، ص ، ص 139، 140.
6. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية (2005) ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

7. عبدالحميد علي الفضيل ، تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2019) ، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال العدد 10 ، جامعة مصراته ، 2023م.
8. عثمان محمد الخضر جادالرب ، أثر تطبيق أدوات السياسة المالية على معدلات التضخم في السودان ، جامعة الإمام المهدي ، رسالة ماجستير ، 2019 ص 42
9. عز الدين مالك الطيب (2008) ، المدخل إلى الاقتصاد القياسي ، جي تاون ، الخرطوم .
10. إلهام أحمد إبراهيم ، أثر التغير في عرض النقود على التضخم في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000-2018م مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مجلد 22 ، العدد 2 ، 2021م.
11. وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، بغداد ، تشرين الاول ، 2000 ، ص 40 .
12. <https://aawsat.com/home/article//2860216/>
13. <https://3arfni.com/term/velocity/#lmatha-madl-dwran-ras-almal-velocity-of-money-mnkhfdh-jdana>
14. <https://mawdoo3.com>
15. <https://www.alaraby.co.uk/economy/>